

عما فيه الجحاشا كلبه مشى على طين وطين فوضع رجل
قدمه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتجنس
قدمه يتجنس ذلك الموضع بانصال رجل الكلب به
وكذا الحكم اذا مشى الكلب على الثلج والثلج على هذا
كله على ان الكلب يتجنس العين والاصبع خلافة ذكره
ابن الهما وان كان الثلج الذي مشى الكلب عليه
جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر لان اتصال الفرج
الجاف بالطاهر الجاف لا يتجنس لعل اذا اخذ عضوها
او غيره لا يتجنس ما لم يظهر فيه البلل لانه لا يتجنس
بالشك سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال التلويح
او غضبان ذكره في المنقطع وهو المختار خلافا لما قيل
انه في حال التلويح يتجنس للسيا لانه لعابه وفي حال
الغضب لا يجفاه الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب
يغسل ما اصابه ثلثا يتجنس بعابه كما يغسل اذا
من ولو غير ثلثا وكذا يفعل بعد يمس العنقود و
هذا عندنا وما عند الثلاثة فانه يغسل من يمس
الكلب ما اصابه لعابه سبعة ايام من التراب لكن

استحبابا

استحبابا عند مالك وجوبا عند الشافعي واحدا وتحقن
الدليل في الشرح ولو عصر رجل العنب فادنى رجله الى
خرج منه الدم وسال ذلك الدم على العصير والعصير يسيل
ولا يظهر اثر الدم فيه لا يتجنس وهذا القول قول ابي حنيفة
وابن يوسف كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفيهم منه
انه لو لم يكن العصير سائلا وقت الاقدام او ظهر اثر الدم
فيه يكون نجسا ولا يمكن تطهيره عن نجاسته ثم تحلل بالتحلل
انه لا يظهر اثره في الخلاصة ان وقعت الفارة في دن خبيث
فصارت خالصة تطهر اذا رمي بالفارة قبل التحلل وان
تفست الفارة ولا يباح ولو وقعت الفارة في العصير
ثم تمخر ثم تحلل في الخلافة لعادة العالم انه لا يطهر
انتهى فعلم ان العصير اذا تجنس ثم صار خمر اثم تحلل
لا يطهر وان تروى الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكدوم
ثم وجد ما خالصا من الشك واكرهته في ليس
عليه غسل ما اصاب الماء المشكوك او بالماء المكدوم
ثم وجد ما خالصا من الشك واكرهته في ليس
غسل ما اصاب الماء المشكوك او بالماء المكدوم لانهما

انما اذا لم يكن
العصير ثم تحلل بالتحلل

انما اذا لم يكن
العصير ثم تحلل بالتحلل